

المقدمة

جوهر فكرة البحث

تعد طبقة الأوزون إحدى المشتركات العالمية، وتعرف بأنها: طبقة من طبقات الغلاف الجوي وسميت بذلك لأنها تحتوي على غاز الأوزون، وتوجد في طبقة الغلاف الستراتوسفير، ولا يمكن لأية دولة إن تدعي ملكيته أو السيادة عليه. ويترتب على فكرة الاشتراك العالمي عدد من الالتزامات تقع على عاتق الدول، تتمثل بعدم الادعاء بملكية طبقة الأوزون والتعاون في حمايتها. إن هذه الحماية في الواقع يجب أن تستند على أساس قانوني يمنحها الصفة الإلزامية، ونتيجة للصلة الوثيقة بين البيئة بصورة عامة وحق الإنسان في الحياة بصورة خاصة، والذي يعد من الحقوق الأساسية للإنسان ويوصف بأنه الحق الأهم من بين حقوق الإنسان الأخرى، إذ بدونها لا يبقى معنى لأي حق آخر. وإن هذا الحق في حقيقة الأمر يتطلب العيش في بيئة صحية وسليمة تمنح الإنسان قدرا مناسباً من المعيشة الجيدة. فكان لثقب طبقة الأوزون بسبب تزايد حجم الأنشطة الإنسانية أثره الكبير والخطر على البيئة بصورة عامة وعلى الإنسان وصحته بصورة خاصة، لذلك فإن حماية طبقة الأوزون تقوم أساساً على حماية حق الإنسان في الحياة وهذا الحق هو الذي يمنح الحماية القانونية لطبقة الأوزون إلزاميتها. فمشكلة ثقب طبقة الأوزون من أخطر المشاكل التي تواجه البشرية، ومن أجل ذلك فقد دق العلماء ناقوس الخطر منذرين المجتمع الدولي برمته لكي يتدخل ويحد من توسع الثقب الأوزونية، فعقدت المؤتمرات الدولية وتعالقت الأصوات المنادية بضرورة التدخل السريع، لإيجاد الحلول المناسبة لهذه المشكلة التي أصبحت تتفاقم يوماً بعد آخر.

ونتيجة لأدراك المجتمع الدولي لهذه المخاطر ولضمان حق الإنسان في العيش في بيئة صحية ومتوازنة عقدت اتفاقية فيينا لعام ١٩٨٥ لحماية هذه الطبقة من الاستنفاد وقد ألحقت ببروتوكول مونتريال لعام ١٩٨٧ بشأن المواد المستنفذة لطبقة الأوزون. ولكي تحقق الاتفاقية أهدافها فلا بد من تنفيذها أولاً والامتثال لإحكامها، فالامتثال يتضمن التنفيذ وليس العكس، فقد تتمكن الدول من تنفيذ الاتفاقية إلا أنها تفشل في الامتثال لإحكامها. إن عدم الامتثال قد يحصل نتيجة لنقص في إمكانية الدول سواء في مواردها المالية أم الفنية أم حتى التشريعية وليس سوء نية الدولة عند تنفيذها للاتفاقية. لهذا نرى إن اتفاقية فيينا لعام ١٩٨٥ قد تضمنت على إجراءات تعالج فيها حالات عدم الامتثال هذه إذا ما حصلت. كما أجاز بروتوكول مونتريال لعام ١٩٨٧ لأطرافه استخدام مواد بديلة عن تلك التي تستنفذ طبقة الأوزون والتي أظهرت الدراسات أنها إحدى الأسباب التي تسهم في ثقب طبقة الأوزون.

كما ويعد موضوع الحماية المدنية من ضرر الأوزون من الموضوعات المهمة في نطاق القانون المدني، ذلك أن الأخطار التي تهدد طبقة الأوزون قد تطورت واتخذت أشكالاً وأساليب متعددة ومعقدة إذ لم يستطع المتضرر منها مواجهتها بالوسائل التقليدية الأمر الذي تطلب بذل الجهود للحد من هذه الأخطار لحماية طبقة الأوزون عن طريق تشريع القوانين الخاصة التي تحد من تلوث البيئة والتي بدورها تؤدي إلى ثقب طبقة الأوزون تارة، وتارة أخرى عن طريق تطوير قواعد المسؤولية المدنية سواء ما تعلق بالأساس القانوني أم ما تعلق بأحكام هذه المسؤولية. وليس من المستغرب إن تكون القواعد القانونية في مقدمة الحلول للحد من ثقب طبقة الأوزون، فثقب طبقة الأوزون يعد مشكلة قانونية نظراً لأنه يؤدي إلى الضرر بالإنسان الذي يمثل محل الحماية القانونية، فضلاً عن ذلك فإن القواعد القانونية الأمرة ستكون هي الفيصل ضد أي شخص تسول له نفسه الاعتداء على طبقة الأوزون.

إن موضوع البحث يتطلب منا الوقوف على حقيقة مفادها إن الضرر الأوزوني يتسم بخصوصية قد تتعارض مع القواعد العامة المعروفة للضرر الموجب للتعويض، ذلك أن الضرر في أحيان كثيرة يكون بصورة غير مباشرة، أو قد يتعد معرفة المسؤول عن وقوع الضرر، أو قد تكون أضرار